CD/PV.495
16 March 1989
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة
والتسعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شوزي يامادا (اليابان)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٩٥ لمؤتمر نزع السلاح .

أود بادئ ذي بدء ، أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفير آرنو كارهيلو ، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في فنلندا ، الذي سيتحدث أمام هذه الجلسة العامة . وإنني ، إذ أرحب به ، أود أن أشير إلى أنه ساهم مساهمة لا يستهان بها في إنجاح مؤتمر باريس لحظر الأسلحة الكيميائية بوصفه رئيساً بالوكالة للجنة الجامعة . كما أود أن أنوه بالمشاركة النشيطة والمساهمة القيمة التي تقدمها فنلندا منذ مدة طويلة ، في أعمال المؤتمر ، وإن كانت من البلدان غير الأعضاء . وإنني على يقين من أن الأعضاء سيتابعون بيان سعادة وكيل وزارة الخارجية باهتمام خاص .

يواصل المؤتمر اليوم نظره في البند ٣ من جدول الأعمال وعنوانه "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" . غير أنه ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو يرغب في طرح أي موضوع متصل بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك . أمامي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو فنلندا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وسري لانكا ، ورومانيا . وأول المتحدثين على القائمة هو ممثل فنلندا . وعلى ذلك أدعو سعادة السفير السيد آرنو كارهيلو ، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية ، للتحدث أمام المؤتمر .

السيد كارهيلو (فنلندا): اسمحوا لي ، يا سيدي الرئيس ، أن أشكركم على عبارات الترحيب الحارة التي وجهتموها إليّ . إن من دواعي سروري وشرفي البالغين أن تتاح لي هذه الفرصة للتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح . واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن سروري لتوليكم رئاسة المؤتمر ، ليقيني من أن المؤتمر سيعمل بفعالية في ظل توجيهكم .

لقد اكتسب نزع السلاح الكيميائي الحاحاً جديداً على جدول أعمال المجتمع الدولي . وبات القلق بسبب انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها قلقا عالمي النطاق . وقد أعربت الدول المائة والتسعة والأربعون المشتركة في مؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير عن إدراكها المشترك لهذا الخطر . وكان ذلك إعراباً فريداً عن العزيمة السياسية من جانب جميع دول العالم تقريباً . وطلب إعلان مؤتمر باريس إلى مؤتمر نزع السلاح أن يعمل على إبرام اتفاقية الحظر التام للأسلحة الكيميائية بمضاعفة جهوده في هذا الشأن . وهذا القلق العالمي يوفر الآن زخماً ينبغي لهذه الهيئة التفاوضية أن تعمل على استغلاله . وإذا ما أفلح المؤتمر في هذه الجهود ، فسوف يعطي دفعة جديدة لنزع السلاح المتعدد الأطراف في مجمله .

وهناك الآن تفهم متزايد لنطاق مشكلة الاسلحة الكيميائية . وتتخذ بلدان كثيرة تدابير لتشديد القيود على تصدير المواد الكيميائية والمعدات والمنشآت التي قد تستخدم في إنتاج أسلحة كيميائية . ولا بد من فحص التجارة الدولية في هذا النوع من البضائع فحصاً دقيقاً . ولكن هذا وحده ليس كافياً لوقف انتشار الاسلحة الكيميائية . وفنلندا ترحب بإعلان الاتحاد السوفياتي في مؤتمر باريس أنه سيشرع من جانب واحد في ازالة مخزوناته من الأسلحة الكيميائية . كما نرحب ببيان الولايات المتحدة مؤخراً بأنها تعتزم استكشاف الطرق لضمان التعجيل بسحب مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية من جمهورية ألمانيا الإتحادية .

إن هذا النوع من التدابير من جانب واحد هي إشارات مشجعة . وهي تساعد على تعزيز الزخم الذي يزداد شدة بفعل التطورات التي تحدث في مجالات أخرى من جهود نزع السلاح . ومن المتوقع أن يستأنف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قريباً محادثاتهما النووية والفضائية . ولا شك أن إجراء تخفيضات كبيرة في ترساناتهما الاستراتيجية والنووية سيكون عنصراً حيوياً في زيادة الأمن في العالم . وفي أوروبا ، بدأت منذ أسبوع فقط مجموعتان متوازيتان من المفاوضات بشأن الأمن العسكري في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . فبالإضافة إلى العمل المستمر فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والأمن ، أصبحت القوات المسلحة التقليدية أخيرا موضع تفاوض .

إن نزع السلاح على الصعيد الثنائي وفي السياق الإقليمي آخذ في التقدم . وتقع مسؤولية التقدم على الصعيد المتعدد الأطراف على مؤتمر نزع السلاح . ومن بين الأولويات الأولى إنجاز اتفاقية الاسلحة الكيميائية . وقد أظهر مؤتمر باريس الطابع العالمي لمسألة الاسلحة الكيميائية . وتقتضي فعالية الاتفاقية المرتقبة التقيد بها على نطاق عالمي منذ البداية . فينتظر من كل بلد أن يمتثل لأحكام الاتفاقية ، ومن ثم ، ينبغي لكل بلد يرغب في الإسهام في المفاوضات أن تتاح له فرصة لذلك . وترحب فنلندا بقرار المؤتمر إتاحة المجال لدول جديدة لحضور أعمال اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية بصفة مراقب . كما أن إعادة تشكيل أعمال اللجنة هي إشارة إيجابية على مضاعفة الجهود . ونحن نتمنى للجنة المخصصة ولرئيسها ، سفير فرنسا السيد بيير موريل ، كل نجاح في تحويل الرسالة الإجماعية لمؤتمر باريس إلى واقع حقيقي .

ولا شك في أن التحقق من الاتفاقية المرتقبة هو من أصعب القضايا التي تواجه مفاوضات الاسلحة الكيميائية . ومنذ ١٥ عاماً يعمل مشروع البحوث الفنلندي بشأن التحقق من نزع الاسلحة الكيميائية - وهو إسهام فنلندا في مفاوضات الاسلحة الكيميائية - على تطوير أساليب تحليلية حساسة وانتقائية لاستيفاء شروط التحقق التي ستنص عليها الاتفاقية . وقد نشرت النتائج سنوياً هنا في مؤتمر نزع السلاح في شكل

"كتب زرقاء فنلندية" يبلغ مجموع عدد صفحاتها نحو ٥٠٠ ٢ صفحة من بيانات البحوث ، يضمها ١٣ مجلداً . وتتضمن هذه التقارير بيانات تحليلية عن عوامل الحرب الكيميائية والمنتجات السابقة عليها ومنتجات الانحلال ، وقد اتبعت في دراستها سبعة أساليب تعتمد على الالات . وتتطلب بعض هذه الاساليب أجهزة ثابتة معقدة ، لكن بعضها يطبق أيضا في مختبرات متنقلة . وتبين أن تطبيق أساليب رصد الهواء ممكن في مهام التحقق في الموقع وقريباً من الموقع وبعيداً عنه .

ولزيادة إتاحة النتائج للمختبرات الاخرى ، يجري إعداد قاعدة من بيانات التحقق باستخدام الحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) . وعُرض في هذا المؤتمر في العام الماضي نموذج أولي لقاعدة البيانات المذكورة ، مع تشجيع الوفود على اختبارها بإتاحة المجال لها لاستخدام الحاسب الالكتروني الموجود لدينا . والهدف النهائي هو إنشاء قاعدة بيانات شاملة للتحقق من الاسلحة الكيميائية تستعملها الامانة التقنية . وفي المرحلة الاولى ، سيكون بصدد وجود البيانات التحليلية مساعداً للجنة التحضيرية على وضع أساليب التحقق في المستقبل ونأمل أن نتمكن من إطلاع الوفود في جنيف أثناء دورة الصيف القادمة على طريقة استخدامها .

ولإتاحة استخدام بيانات الاستدلال التي تضمها قاعدة البيانات استخداماً موثوقاً به انتقل العمل في المشروع إلى وصف مختلف أساليب إعداد العينات وتحليلها على النحو المطلوب ، بطريقة تفي بمعايير التشغيل الموحدة . والتعاون الدولي الواقعي هو أمر حيوي من أجل نجاح العمل الرائد في توحيد الأساليب . ويسرنا أن نعلن أمام هذا المؤتمر أننا قد وقعنا مؤخراً على اتفاق مع سويسرا بشأن التعاون في تطوير الأساليب . ونحن واثقون من أن مشروعنا سيستفيد من الخبرة العملية السويسرية .

وتيسيراً للمصادقة الدولية على الإجراءات المذكورة ، من المعتزم الاضطلاع ، في إطار المشروع الفنلندي ، بعملية مشتركة بين المختبرات . وسيختبر المشروع أيضاً ملاءمة الأساليب أثناء عملية التفتيش الاختباري الأولى في فنلندا ، وهي ، بالمناسبة ، تجري اليوم .

لقد وضعت فنلندا قدرتها على التحقق من الادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية تحت تصرف الأمين العام للأمم المتحدة . وبعد التوقيع على الاتفاقية ، فإن فنلندا مستعدة أيضاً لعرض مرافق مشروعها البحثي على الأمانة التقنية من أجل العمل التحليلي . إذ أن التطوير المستمر للأساليب واستكمال قوائم المواد الكيميائية سيظل أمراً هاماً بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

لقد أعلن وزير الخارجية السيد كاليفي سورسا ، في خطابه أمام مؤتمر باريس ، أن فنلندا مستعدة ، اعتباراً من العام القادم ، أن تدرب سنوياً ، وبالمجان ، كيميائيين من بلدان العالم النامية على استخدام أساليب وأدوات تقنية ذات صلة بمهام التحقق التي ستحددها الاتفاقية . وستوضع تفاصيل هذا العرض قبل حلول الصيف ، وستوجه الدعوات مباشرة إلى الحكومات المعنية . فمعرفة الأساليب التقنية معرفة وثيقة هي أمر ضروري لكل طرف في الاتفاقية لديه صناعة كيميائية خاصة به . وينبغي للمؤسسات الوطنية أن تكون قادرة على ضمان الامتثال للالتزامات التي تحددها الاتفاقية . كما أن من شأن الاطلاع على الأساليب أن ييسر اختيار موظفي الأمانة التقنية من نطاق جغرافي واسع .

أنتقل الآن إلى بند رئيسي آخر في جدول أعمال هذا المؤتمر ، هو الأسلحة النووية ، ونزع السلاح النووي . وفي الوقت الحاضر هناك إعادة تقييم لدور الأسلحة النووية . وسيصبح الحظر التام للتجارب النووية أمراً ضرورياً من أجل وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية . كما أن من شأن وقف التجارب النووية أن يعزز معاهدة عدم الإنتشار ، حيث أنه يعالج خطر الانتشار الأفقي للأسلحة النووية . وتتطلع فنلندا إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار في العام القادم . ونأمل أن يتيح المؤتمر اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز مركز المعاهدة بوصفها أحد الأركان الأساسية للأمن الدولي . ومن شأن التقدم في مفاوضات حظر التجارب النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وفي هذه الهيئة كذلك ، أن ييسرا نجاح المؤتمر الاستعراضي المذكور .

وهنا أيضاً سيكون التقدم في التحقق الموثوق به والفعال شرطاً أساسياً من أجل نجاح المفاوضات بشأن حظر شامل للتجارب . ولفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذي يعمل تحت رعاية المؤتمر منذ عام ١٩٧٦ ، دور أساسي في هذا الشأن . ولكي تسهم فنلندا في دراسة أساليب التحقق بالوسائل الاهتزازية الفعالة من أجل حظر التجارب ، واستحداث هذه الأساليب ، فإنها تشارك مشاركة نشيطة في أعمال فريق الخبراء العلميين ، وتضطلع ، لهذا الغرض ، ببرنامج بحوث عن التحقق بالوسائل الاهتزازية تديره جامعة هلسنكي وترعاه وزارة الخارجية .

ومما يتيح لفنلندا إمكانية المشاركة أنه يوجد لديها شبكة وطنية متطورة من المحطات الاهتزازية والخبرة الفنية المطلوبة . كما أن القاع الصخري في فنلندا مثالي لكشف الاهتزازات . وتعمل فنلندا على إتمام مرافقها الاهتزازية في إطار

برنامجها لبحوث التحقق الاهتزازي ، في سبيل تحسين الشبكة العالمية لتبادل البيانات الاهتزازية ، التي سيتناولها التقرير الخامس لفريق الخبراء العلميين .

وسيبدأ في غربي فنلندا هذا الربيع تشغيل محطة جديدة من ثلاثة مكونات ، مجهزة بأجهزة حديثة مصممة خصيصاً لأغراض الكشف . وهذه المحطة ، إلى جانب محطة الصفائف ، "فينسا" ، التي تنقل البيانات الاهتزازية باستمرار إلى مركز البيانات الوطني في هلسنكي ، هما العنصران الرئيسيان اللذان نقدمهما للشبكة العالمية لتبادل البيانات الاهتزازية المقرر إنشاؤها لرصد الحظر الشامل على التجارب النووية .

وبالإضافة إلى هذه الشبكة ، تشارك فنلندا ، بالتعاون مع النرويج ، في تجربة صفائف اهتزازية صغيرة الفتحة مع محطة "فينسا" في جنوب فنلندا . ومن المقرر أن توضع موضع التشغيل هذا الربيع وحدة كمبيوتر مركزية جديدة وشبكة للنقل المستمر للبيانات المتصلة ، وبعد ذلك سنكون مستعدين للاستمرار في إجراء تجارب على أنواع أخرى من الصفائف الصغيرة الفتحات .

وترحب فنلندا بالخطط الموضوعة للتجريب الاختباري الواسع النطاق للشبكة العالمية لتبادل البيانات الاهتزازية (التجربة التقنية الثانية لفريق الخبراء العلميين) في عام ١٩٩٠ . وتشارك فنلندا مشاركة نشيطة في البرنامج الخاص بهذا الاختبار وفي تجاربه الاستهلالية . وإسهاماً منا في التجربة التقنية الثانية لفريق الخبراء العلميين ، زيدت مرافق الحساب في المركز الوطني الفنلندي للبيانات الاهتزازية في هلسنكي بإضافة أجهزة كمبيوتر جديدة من طراز "صن" (Sun) ومحطات عمل جديدة لتلقي البيانات الاهتزازية موجية الشكل والبارامترات ، ومعالجة هذه البيانات ونقلها . وفي الوقت ذاته ، تجري بحوث في مركز هلسنكي عن إجراءات الكشف التلقائي عن الظواهر الاهتزازية . وقد قدمت بعض المنجزات الأولية لهذه الدراسات في الاجتماع الجاري لفريق الخبراء العلميين .

وكان هناك اهتمام خاص بإقامة مرافق من أجل نقل البيانات لكي يتسنى إتاحة البيانات الاهتزازية التي سجلت وعولجت داخل شبكة المحطات الفنلندية لجميع الأطراف المهتمة . ويمكن نقل البيانات الاهتزازية بسهولة من مركز هلسنكي من خلال شبكات عامة إلى مراكز بيانات أخرى .

ولا تتوزع مرافق التحقق الاهتزازي توزيعاً متساوياً حول العالم ؛ ففي النصف الجنوبي من الكرة الأرضية تقل كثافة محطات تسجيل الاهتزازات كثيراً عنها في النصف

الشمالي من الكرة الارضية . وبغية تحسين مرافق تسجيل الاهتزازات في أفريقيا ، تعاونت فنلندا مع زامبيا في إقامة شبكة اهتزازية . وللمحطة الرئيسية في لوساكا القدرة على تسجيل البيانات الاهتزازية وتحليلها ونقلها ، وخاصة الاهتزازات التي منشؤها النصف الجنوبي من الكرة الارضية ، وهو ما يظهر من اشتراك زامبيا في التجربة التقنية الاولى لفريق الخبراء العلميين عام ١٩٨٤ .

وبغية تعزيز القدرة على مراقبة الاهتزازات في أفريقيا ، نظمت فنلندا ، بالتعاون مع اليونسكو ومنظمات علمية شتى ، دورة تدريبية لمراقبي الاهتزازات الافريقيين في لوساكا في أيلول/سبتمبر الماضي . واشترك فيها ٢٢ مشتركاً من ١٥ بلداً أفريقياً . ولتشجيع البلدان الافريقية على المشاركة في أعمال فريق خبراء الاهتزازات ، بما في ذلك التجربة التقنية الثانية لفريق الخبراء العلميين . فإن الحكومة الفنلندية مستعدة لزيادة المساعدة التي تقدمها إلى محطة لوساكا لتسجيل الاهتزازات .

إن تخفيف حدة التوترات الدولية والتعاون بين الدول الكبرى والاحتمالات المرتقبة لتسوية الكثير من المنازعات الإقليمية سلمياً ، قد تشجع هذه الهيئة على أن تناقش ، إلى جانب أعمالها الموضوعية ، مسائل متصلة بجدول أعمالها وإجراءاتها وعضويتها . وفنلندا ، بوصفها من الدول غير الاعضاء ، ما فتئت تشدد بصورة متكررة على اهتمامها النشيط المستمر بأعمال مؤتمر نزع السلاح . ومساهماتنا في جهود نزع السلاح المتعدد الأطراف ، التي عرضت بعضها عليكم تواً ، هي سجل لالتزامنا . وفنلندا ، كبلد محايد ، لها مصلحة دائمة في نزع السلاح . ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن البلدان القادرة على المشاركة والراغبة فيها ينبغي أن تتاح لها الفرصة في ذلك إتاحة تامة .

الرئيس: أشكر سعادة السفير السيد كارهيلو ، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في فنلندا ، على بيانه . لقد كان من دواعي سروري ، بوصفي مندوباً عن اليابان ، أن أرحب بكم ، لأنكم توليتم من قبل منصب سفير فنلندا في طوكيو ، ولأنكم صديق حميم لليابان . وأود أيضا أن أشكر سعادتكم على ما وجهتموه إليّ من عبارات رقيقة للغاية .

قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود أن أرحب بمجموعة من الطلبة من يوغوسلافيا يراقبون أعمال دورتنا من المنصة المخصصة للجمهور . أشكرهم على اهتمامهم بأعمال نزع السلاح ، وأتمنى لهم زيارة ناجحة ومثمرة . المتحدث التالي هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، السفير ديتس .

السيد ديتي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية): اسمحوا لي أولاً ، يا سيادة الرئيس ، أن أقدم لكم تهانيّ الحارة لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح عن شهر آذار/مارس . أود أن أعرب عن تقديري لكم بوصفكم ممثلاً لبلد تربطه بالجمهورية الديمقراطية الالمانية علاقات مثمرة . أتمنى لكم النجاح في نهوضكم بواجباتكم الضخمة ، وبوسعي أن أؤكد لكم دعم وفدي الاكمل في هذا المسعى . وإنني على ثقة من أن المؤتمر ، في ظل رئاستكم القديرة الكفؤة ، سيسفر عن نتائج محددة في عملية التفاوض . وإني أعرب لسلفكم ، السفير بوليييزي ، عن تقديرنا وشكرنا لما تحلى به من كفاءة ومهارات تفاوضية خاصة ساعدت على إيجاد الظروف اللازمة لاستئناف أعمال مؤتمرنا .

وأود أن أعرض في الجلسة العامة اليوم الوثيقة CD/899 ، أي التقرير المتعلق بالتفتيش الاختباري الوطني في الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

في شهر شباط/فبراير من عام ١٩٨٨ ، قدم الاتحاد السوفياتي مقترحاً بإجراء عمليات تفتيش اختباري في منشآت الصناعة الكيميائية بغية تعجيل العمل في وضع مشروع اتفاقية الاسلحة الكيميائية . وعمدت اللجنة المخصصة إلى النظر في هذه المبادرة وتطويرها ، مما أسفر عن الوثيقة CD/CW/WP.213 . وعلى هذا الاساسي ، اضطلعت الجمهورية الديمقراطية الالمانية بعملية تفتيش اختباري في منشأة صناعية في خريف عام ١٩٨٨ . وجرت هذه العملية في منشأة متعددة الأغراض لصناعة المستحضرات الصيدلية ، هي إحدى وحدات الإنتاج التابعة لمؤسسة "دريسدن" لصناعة المستحضرات الصيدلية ، وفيها تصنع مادة مدرجة في الجدول [٢] بوصفها من المواد التي "ستجرى مناقشتها فيما بعد" ، وهي dimethylaminoethanol . ويمكن تحويل هذه المادة إلى meclophenoxate hydrochloride ، وهي مادة كيميائية تستخدم كدواء .

وعلى سبيل الإعداد للتفتيش الاختباري نظمت زيارة ، أو بالاحرى عدة زيارات أولية . وخلال "فترة الزيارة الأولية" ، وضع اتفاق بشأن المرفق ووضعت وثيقة تحدد نهج التحقق بشكل مفصل . وكانت الزيارة الاولى تتألف من أربع زيارات إلى المرفق مدة كل منها يوم واحد ، وعدة أسابيع لتحليل الوثائق الاساسية ودراستها من أجل إعداد صياغة لمفهوم التحقق والتفاوض على الاتفاق المتعلق بالمرافق . واستغرقت عملية التفتيش الاعتيادي يومين ، واستغرق وضع التقرير عن عملية التفتيش يوماً واحداً .

وطُبِّقت في التفتيش الأساليب التالية: مراقبة مخزونات المواد الكيميائية عن طريق القياس المباشر لهذه المخزونات ؛ وإحصاء الخزانات القياسية ؛ والتحقق من السجلات ؛ وأخذ عينات من المواد الكيميائية وتحليلها للتثبت من القيود الواردة في

بيان رصيد المواد وللتثبت من عدم إنتاج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [١] . وفي الوقت ذاته أجري فحص لظروف التشغيل ونظام الإنتاج على أساس الاتفاق المتعلق بالمرفق . وعلاوة على ذلك ، أجريت مقابلات مع عمال المصنع .

وشملت عملية التفتيش تطبيق مبدأين تقنيين ، هما التحقق من رصيد المواد والكشف عن وجود اختلافات . ففي حالة التحقق من رصيد المواد ، وضعت مهمة تفتيشية ضيقة النطاق ونفذت بنجاح ، وهي تقوم على الاتفاق المتعلق بالمرفق وعلى النهج الخاص بعمليات التحقق . أما فيما يتعلق بالكشف عن وجود اختلافات ، فقد تَعَذَّرت صياغة مهمة تفتيشية مُحْكمة .

وأرسل إلى المرفق إشعار سابق بموعد التفتيش ، والسبب الرئيسي لذلك هو أن التحقق من رصيد المواد ، والتحقق من المخزونات بوجه خاص ، لا يمكن الاضطلاع به إلا عند نقاط محددة في دورة الإنتاج . ولذلك يجب الاتفاق مع إدارة المرفق على موعد عملية التحقق من المخزونات ، بينما يمكن الاضطلاع بعمليات التفتيش المؤقت بالإشعار قبل وقوعها بمدة قصيرة وفقاً لـ "النص المطروح" . ولم يؤثر التفتيش تأثيراً كبيراً في عمليات المرفق . ولكن بغية جعل عمليات المرفق مناسبة للتحقق بمقتضى الاتفاقية ، يلزم إجراء بعض التعديلات ، سواء في عمليات المحاسبة التي يطبقها المرافق أو في نظام التشغيل الذي يسير عليه . ونحن نتطلع إلى المشاورات التي من المقرر أن يجريها الخبراء هنا في جنيف في الأسابيع القادمة لفحص نتائج تجربة التفتيش الاختباري .

وحيث أن الكلمة لا تزال لي ، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية عن القضايا الموضوعية المتعلقة بالمفاوضات الجارية على حظر الأسلحة الكيميائية .

إن مشكلة التحقق قد استرعت اهتماماً كبيراً في المشاورات الأخيرة . ويرحب وفدنا بالجهود التي يبذلها الفريق العامل الأول فيما يتعلق بنمط التحقق . ومن النتائج المستخلصة من هذه المناقشة أن عناصر التحقق القائمة حالياً والمدرجة في "النص المطروح" تعتبر أساساً راسخاً لنظام تحقق ناجع وموثوق به . فالمواد الكيميائية التي هي بمثابة أسلحة كيمائية والتي لا تستخدم كثيرا أو لا تستخدم على الاطلاق ، إلا للأسلحة الكيميائية ، وكذلك المكونات الأساسية للأسلحة الكيميائية الثنائية العنصر أو المتعددة المكونات ، كلها مشمولة بمقتضى نظام صارم للغاية . أما الفئة الثانية من المواد ، وهي المواد السابقة الأساسية ، فسيشملها التحقق المنتظم أيضا بواسطة التفتيش الموقعي . وفي كلتا الحالتين ، يجب أن تثبت عمليات التفتيش أن المادة الكيميائية لا تستخدم لأغراض غير الأغراض المعلنة ، وأن تثبت

أيضاً انعدام أي إنتاج تحظره الاتفاقية في المرفق موضع التفتيش . وثمة فئة ثالثة من المواد الكيميائية ستكون خاضعة للتحقق عن طريق مراقبة البيانات .

وتجري في الوقت الحاضر مناقشة عن الحاجة إلى استكمال عناصر نظام التحقق هذه . ونحن نرى أنه ربما توجد إجابة على هذا السؤال بمحاولة تحديد هدف تدابير التحقق الإضافية . فبفضل تحديد هذا الهدف يصبح من الأسهل تقرير اختيار أساليب التحقق الواجب تطبيقها . ومن المواد التي يرمي إليها هدف التحقق تلك المواد الكيميائية غير المدرجة في أي جدول من الجداول الثلاثة ، والتي ، نظراً لسميتها أو لخصائص أخرى ، يمكن تحويلها إلى أغراض الأسلحة الكيميائية . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن تحويل المرافق التي تنتج هذه المواد الكيميائية إلى مرافق لإنتاج أسلحة كيميائية ، أو يمكن استخدامها بسهولة كمرافق لإنتاج هذه الأسلحة . ونحن نرى أنه ربما يمكن إيجاد حل لذلك بإدراج هذه المواد في الجدول [٣] . فبذلك ، يمكن الحصول على ضمان كاف بأن المادة الكيميائية موضوع البحث لا تنتج لأغراض محظورة وبأن المرفق لا يُستخدم لإنتاج أسلحة كيميائية . ويتصل هذا بمشاكل ما برحت موضع مناقشة منذ بعض الوقت تحت عنوان "الجدول [٤]" أو "المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية" . وبغية التوصل إلى الحل السالف الذكر ، يتعين صياغة المبادئ التوجيهية الخاصة بالجدول [٣] بحيث تتيح مجالاً لإدراج هذه المواد الكيميائية . غير أن تعدد خصائص بعض المواد الكيميائية قد يخلق مصاعب في التوصل إلى اتفاق بشأن إذا ما كانت مادة كيميائية بعينها تتطلب التحقق منها بصورة منتظمة أم لا . ففي هذه الحالات ، يبدو أن من المستصوب اتباع نهج عملي آخر .

ونحن نرى أن من المعقول وضع قائمة تشمل المواد الكيميائية المثيرة للقلق . وينبغي أن تكون الطلبات الواردة من الدول الأطراف هي أساس وضع هذه القائمة ، التي ينبغي أن تضعها الأمانة التقنية مع إبلاغ الدول الأطراف بها . ولقد كان وفد ايطاليا هو الذي طرح في العام الماضي فكرة مسك قائمة مفتوحة من هذا النوع . وسوف يتعين على الدول الأطراف أن تعلن عن إنتاج المواد الكيميائية الواردة في هذه القائمة ، ربما فوق عتبة معينة ، وكذلك عن المرافق التي تنتجها . وعقب هذه الإعلانات ، يمكن الاضطلاع بعمليات تفتيش حسب الحاجة . كما أن استحداث عوامل ترجيح ، على نحو ما اقترحته جمهورية ألمانيا الاتحادية ، قد يفيد في اختيار التواتر المناسب لعمليات التفتيش حسب الحاجة . ويمكن للمجلس العلمي ، الذي اقترحت فرنسا إنشاءه ، أن ينهض بدور استشاري في مجموع هذه العملية . وبتطبيق هذا الأسلوب ، لن يبقى دون معالجة سوى نقطة واحدة قد تكون موضع قلق ، وهي المرافق التي لا تنتج مواداً كيميائية واردة في الجداول ، وبالتالي فلا يُعلن عنها رغم امكان استخدامها كمرافق لإنتاج أسلحة كيميائية ، أو من تحويلها بسهولة إلى ذلك . ولم تكشف المناقشات في

هذا الموضوع عن أية إمكانية لتحديد خصائص واضحة بدرجة كافية بحيث يمكن إدراجها في قائمة أو في سجل خاص . ونحن على استعداد لمناقشة مزيد من الأفكار بما يوفر ضمانات بعدم الاضطلاع بأنشطة محظورة في هذه المرافق . وبالطبع ، هناك دائما امكان طلب إجراء تفتيش بالتحدي .

وثمة مشكلة أخرى أود أن أتطرق إليها ، وهي تتعلق بالمجلس التنفيذي . فنحن نعلق أهمية كبيرة على التوصل إلى اتفاق على تكوين المجلس التنفيذي للمنظمة المرتقبة . ونعتقد أن العمل الذي يتعين إنجازه بشأن هذا الموضوع سيساعد أيضا على التقدم في موضوعات أخرى مرتبطة بوظائف هذا الجهاز . وفي ورقة العمل CD/812 المؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، طرح وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية آراءه بشأن تكوين المجلس التنفيذي وحجمه واتخاذ القرارات فيه . وقد انطلقنا في هذا النهج من أن تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً صحيحاً من شأنه أن يكون له أثر قوي في المصالح الأمنية للدول الأطراف . لهذا السبب ، فإن استقرار الاتفاقية وطابعها العالمي يتوقفان إلى حد بعيد على أن تؤدي الهيئة السياسية عملها بوصفها الجهاز التنفيذي . وسيتعين أن يكون تكوين المجلس التنفيذي متفقا مع طابع الاتفاقية بوصفها اتفاقاً خاصاً بنزع السلاح . لذلك ينبغي أن يكون تكوينه متفقاً مع التوازن السياسي القائم في مؤتمر نزع السلاح ، وهو الجهاز المتعدد الأطراف المناسب للتفاوض على هذا النوع من الاتفاق . ومن ثم ، وصلنا إلى نتيجة وهي أن مبدأي التوازن السياسي والتوزيع الجغرافي العادل ينبغي أن يؤديا دوراً حاسماً . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تكون المجموعات مؤلفة من عدد مناسب من البلدان ذات الصناعة الكيميائية المتقدمة وكذلك من البلدان التي ليس لديها صناعة رئيسية من هذا النوع . وما زلنا نرى أن هذا الجهاز ، لكي يكون فعالاً ، ينبغي أن يتألف من عدد محدود من الأعضاء . ونحن نرى أن ٣١ عضواً هو عدد مناسب .

وحيث أن من المقرر الآن أن نتابع المناقشة في هذه القضايا في الأفرقة العاملة المختلفة ، أود أن أقدم بعض الملاحظات على نتيجة المناقشات التي دارت حتى الآن . وفي رأينا أنها أظهرت أن العلاقة بين التوازن السياسي والتوزيع الجغرافي العادل ، وهما المبدآن اللذان يحكمان تكوين المجلس التنفيذي ، تحظى بالدعم على نطاق واسع . كما أظهرت أن من الضروري أن تكون هذه الهيئة محدودة الحجم . ولم تظهر آراء متباينة إلا بشأن ضرورة مراعاة مرحلة تطور الصناعة الكيميائية أو عدم ضرورته . وقد توصلنا إلى هذه النتائج أثناء المشاورات التي دارت العام الماضي في الفريق العامل برئاسة السيد نوماتا من اليابان . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالملاحظات التي أبديت في هذا الشأن في الجلسة العامة . وأشير بوجه خاص في هذا السياق إلى البيانات التي أدلت بها وفود البرازيل وفرنسا وباكستان والولايات المتحدة والسويد

والصين في العام الماضي . والمقاطع المقتبسة الواردة في النص المعمم من البيان الذي ألقيته اليوم لا تحتاج إلى شرح[1] .

وفي رأيي أن هذا يبرر الاعتقاد بأنه يوجد بالفعل أساس للتوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على تكوين المجلس التنفيذي . وعقب هذا الاتفاق يمكن وضع نص تفصيلي يدرّج في المادة الثامنة . ونحن نقدر ما أعرب عنه رئيس الفريق العامل الثالث من اعتزامه الشروع في مشاورات بشأن هذا البند ، ويسعدنا أن هذا المسعى قد حظي أيضا بتأييد رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السفير موريل من فرنسا .

وفي ختام بياني ، أكرر في هذه المناسبة ما سبق أن قيل في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وأثناء انعقاد مؤتمر باريس ، وهنا في هذه القاعة ذاتها . إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية لا تمتلك أسلحة كيميائية وليس لديها في أراضيها أسلحة من هذا النوع موضوعة من جانب دول أخرى . وهي لا تشارك في استحداث الأسلحة الكيميائية ، وليس لديها مرافق لإنتاجها . وتدعو الجمهورية الديمقراطية الالمانية إلى وقف دولي لإنتاج الأسلحة الكيميائية قبل بدء نفاذ الاتفاقية ، وقد أدخلت قيوداً صارمة على تصدير المواد الكيميائية الثنائية الغرض . ويتابع بلدي جهوده في سبيل إيجاد منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في وسط أوروبا ، لأننا نعتقد أن ذلك سييسر إيجاد حل عالمي .

ان هذه التدابير تبني الثقة حقاً . ونحن نعتقد أنها تزيد من فرص نجاح مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، فهي تشجع على الانتهاء في وقت مبكر من المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية . وتغي الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالعهد الذي قطعته في مؤتمر باريس بدفع هذه المفاوضات قدماً باتباع نهج بنّاء وعملي وتقديم مقترحات تتناول المسائل الموضوعية . ويؤيد وفدنا تركيز هذه المفاوضات على القضايا الأساسية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتحقيق تقدم حقيقي . ونحن نفعل ذلك لأن تنفيذ إعلان مؤتمر باريس لن يحدث من تلقاء نفسه . كما نفعل ذلك لأن الأمر يقتضي عملاً فعليا إذ نتأهب لاغتنام الفرصة التي أتاحها مؤتمر باريس ، ألا وهي إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت .

الرئيس: أشكر السفير ديتس من الجمهورية الديمقراطية الالمانية لبيانه ، وللكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي . المتحدث التالي هو ممثل تشيكوسلوفاكيا السفير فاينار .

السيد فاينار: السيد الرئيس ، يطيب لي قبل كل شيء أن أرحب بكم من كل قلبي في رئاسة المؤتمر خلال شهر آذار/مارس . لقد كان لمهارتكم الدبلوماسية ونهجكم البارع ، الرفيق والمرن تأثيره في أعمالنا بصورة إيجابية . ونتمنى لكم كل نجاح في أعمالكم المقبلة ، وأؤكد لكم أن بوسعكم الاعتماد على كامل التأييد والتعاون من وفدي . وأود أيضا أن أشكر سلفكم السفير بوليييزي ، لما أداه من أعمال مفيدة أثناء رئاسته للمؤتمر في شهر شباط/فبراير . وأود أيضا أن أنضم اليكم في الترحيب بوكيل وزارة الخارجية في فنلندا ، السفير آرنو كارهيلو ، الذي تحدث أمام المؤتمر هذا الصباح . وقد استمعنا إلى بيانه بعظيم الاهتمام .

لقد أجرت تشيكوسلوفاكيا ، كما أبلغت المؤتمر خلال الشهر الماضي ، تفتيشا إختباريا وطنيا على مرفق للصناعة الكيميائية يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير من هذا العام . وأود في كلمتي القصيرة اليوم أن أقدم تقريرا عن هذا التفتيش ، يرد فيما بعد في الوثيقة CD/900 .

والمرفق الذي اختير للتفتيش هو معمل متوسط الحجم يقع بالقرب من مدينة منيسك ، وينتج عاملا اسمه التجاري Spolapret OS يستخدم أساسا لمعالجة القطن ليصبح غير قابل للالتهاب . وتُنتج هذه المادة من ثلاثي كلوريد الفوسفور phosphorus trichloride ، بتحويله إلى ثنائي ميثيل الفوسفيت dimethyl phosphite ، وهما عنصران سيعلنان بموجب الوثيقة CD/881 ، من المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [٣] ، ولكنهما اعتبرا افتراضيا في التفتيش من المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [٢] .

وتألف فريق التفتيش بصفة أساسية من مسؤولين ذوي مؤهلات تقنية . ولكن شارك فيه أيضا ممثلون من وزارة الخارجية الاتحادية ، إما كأعضاء في فريق التفتيش أو كمراقبين . وأولت وزارة الصناعة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وهي المشرفة الرئيسية على التفتيش الإختباري ، إهتماما دقيقا للأعمال التحضيرية للتجربة ولتهيئة جميع الظروف الضرورية لتنفيذها بصورة فعالة ومفيدة . وكان هناك اهتمام خاص بالإعداد الدقيق للملحق الخاص بهذا المرفق ، حيث سرعان ما تجلّى أن الأحكام المدرجة في الملحق ستلعب دورا "تنظيميا" هاما في تحديد المناطق أو الأماكن التي يجري تفتيشها ، وكذلك إمكانية دخول المفتشين وإجراء التفتيش نفسه .

وجرت ست زيارات للمعمل فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٩ قبل استيفاء الملحق الخاص بهذا المرفق وانجازه في ٢٥ كانون الثاني/يناير . ولدى إعداد الملحق استخدمت إلى أقصى حد الأحكام الواردة في "نموذج

لاتفاق يتعلق بالمرافق التي تنتج أو تجهز أو تستهلك موادا كيميائية مدرجة في الجدول [٢]" . (CD/881 ، الصفحات ١٢٢ ـ ١٢٦) . واستغرق التفتيش ذاته يومين . ويرد وصف جوانبه التقنية تفصيلا في التقرير . ويمكن إيجاز النتائج المستمدة من التفتيش ، والمحددة في التقرير ، على النحو التالي .

أولا ، يمكن اعتبار الاحكام المتعلقة بالتحقق من مرافق الصناعات الكيميائية والتي وضعت حتى الآن في الوثيقة CD/881 أحكاما تعكس بدقة متطلبات هذا التحقق . ويقنعنا التفتيش الإختباري الوطني أنه من الممكن إجراء تحقق موثوق به للصناعة الكيميائية المدنية . وفي الوقت نفسه ، فإن التفتيش ، في الظروف العادية ، لا يتقحّم المرفق بصورة مبالغ فيها ، ولا يتطلب الكثير جدا من موظفي التفتيش ، لا من حيث المشتركين فيه ولا من حيث الوقت . ونأمل أن تسهم تجربتنا ، إلى جانب تقييم عمليات التفتيش الاختباري الوطني الاخرى ، في استكمال أحكام التحقق واجراءاته في الاتفاقية المقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية .

ثانيا ، استطاع المشتركون في التفتيش أن يتبينوا مرارا وتكرارا أهمية الملحق الخاص بالمرفق . وثبت أن اهتمام اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية بهذه الوثيقة في أعمالها السابقة كان له ما يبرره تماما ، حيث أن ملحق المرفق يلعب في واقع الأمر دور "دليل" عن المرفق ، بينما يحميه في الوقت نفسه من أي تقحّم أو كشف عن المعلومات السرية دون ضرورة . وتبين حاشيتان في النموذج الذي ستستند إليه هذه الملاحق أنه ما زال يلزم إجراء بعض الأعمال فيما يتعلق بالمادة . ونحن نحبّذ البدء في مثل هذه الاعمال في أقرب وقت ممكن .

ثالثا ، سيتباين حجم أفرقة التفتيش ، خلال عمليات التفتيش الحقيقية ، تباينا كبيرا ، بحسب نوع المرفق . ويبدو أن من المفيد ، في حالة أفرقة التفتيش الكبيرة ، توخي التخصص في أعضائها . ونظرا للحاجة إلى حماية المعلومات السرية ، فقد توصل المشتركون في التفتيش إلى أنه ينبغي قصر التوصل إلى جميع المعلومات على رئيس فريق التفتيش .

رابعا ، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات ، وإن تكن استنتاجات تقريبية فحسب ، عن الفترات اللازمة لشتى العمليات . ومن قبيل ذلك ، أن وضع ملحق لأحد المرافق وانجازه يتطلب قرابة أسبوع . ويمكن إجراء التفتيش الاعتيادي نفسه في غضون يوم أو يومين ، بحسب نوع المرفق الخاضع للتفتيش . ويمكن أن يستغرق إعداد تقرير نهائي عن عملية التفتيش من خمسة أيام إلى سبعة أيام تقريبا .

وقد أيّدت المرحلة الاولى من التفتيش الإختباري على الصناعة الكيميائية ، التي أتحدث عنها أن المبادرة المتعلقة بهذه المسألة التي قدمها وفد الاتحاد السوفياتي في شباط/فبراير من العام الماضي كانت مفيدة وجاءت في وقتها . وقد قلنا في البيان الذي أصدرته حكومة تشيكوسلوفاكيا في ٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، اننا مستعدون للاشتراك في المرحلة الثانية من التجربة ، أي عمليات التفتيش بمشاركة مفتشين دوليين .

واسمحوا لي أن أضيف ملحوظة قصيرة عن أعمالنا الآن . فإن أحد الاستنتاجات القيّمة التي يمكن استخلاصها من التجربة ، وكذلك من أعمال دورة الربيع لمؤتمر نزع السلاح حتى الآن ، فيما يتعلق بالأعمال المقبلة للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، هو أن هذه الأعمال ينبغي أن تكون محدّدة وموجهة صوب أهداف قدر الإمكان . فلسنا بحاجة إلى إعادة صياغة الأحكام المتفق على جوهرها ، في حين لا تزال بعض المسائل الهامة دون حل في "النص المطروح " . ومن رأينا أن النهج العملي يتطلب الآن تركيز جهدنا على حل هذه المشاكل المعلقة . وانطلاقا من هذه الروح العملية فإن تشيكوسلوفاكيا مستعدة لتقديم معلومات عن المرافق والمختبرات وغيرها من المؤسسات العلمية التي تنتج أو تعالج المواد الكيميائية ذات الصلة بالاتفاقية . ويمكن أن نبدأ في نشر هذه المعلومات عما قريب .

الرئيس: أشكر السفير فاينار من تشيكوسلوفاكيا لبيانه وللكلمات الطيبة للغاية التي وجهها الي . المتحدث التالي هو ممثل سري لانكا ، السفير رودريغو .

السيد رودريغو (سري لانكا): السيد الرئيس ، يسعدني للغاية أن أراكم على رأس المؤتمر في هذا الشهر . فإن لسري لانكا صلات ترجع إلى عدة قرون مع اليابان وتربطها علاقات ممتازة مع حكومتكم وشعبكم . ويزيد من هذا السرور كونكم صديقا شخصيا ودبلوماسيا محنكا وحكيما يصلح تماما لرئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذا الشهر الهام . وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي لقيادة السفير ألدو بولييزي الجديرة بالثناء لمؤتمر نزع السلاح خلال الشهر الماضي . ويطيب لي أيضا أن أرحب بضيوفنا ، مجموعة الطلاب من يوغوسلافيا الحاضرين معنا اليوم .

لقد جرت خلال الماضي القريب تطورات مثيرة لا بد منطقيا أن تبشر بالخير لأعمال مؤتمر نزع السلاح . فالاتفاق المتعلق بالقوات النووية المتوسطة المدى يسير في طريق التنفيذ في ظل نظام للتحقق لم يسبق له مثيل . وأمكن التغلب على الخوف من التفاوض مما أدى إلى علاقة تعاونية جديدة وجريئة بين الدولتين العظميين . وقطعت هذه العلاقة

شوطا بعيدا في تهدئة ضغينة المواجهة الجوفاء مما فتح الطريق إلى نهوج جديدة متفق عليها بين الدولتين العظميين إزاء بعض القضايا الإقليمية ، فساعدت على حلها أو على الاقل على تحسين أوضاعها . وبدأت موجة من عمليات تبادل الآراء ، تشمل المسائل النووية والفضاء الخارجي . وناقش الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية مسألة اجراء تخفيضات من جانب واحد لقواتها المسلحة .

وعلى الصعيد الأعم المتعدد الأطراف ، شاهدنا ختام الاستعراض الذي قام به مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وبدء المفاوضات المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا ، إلى جانب استمرار المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن التي تشترك فيها كذلك دول غير منحازة ودول محايدة . وثمة توقعات قوية أيضا بإجراء تخفيضات حادة في الترسانات النووية الاستراتيجية . وأخيرا ، ففي باريس في كانون الثاني/يناير من هذا العام توصل ١٤٩ بلدا ، في توافق آراء يستحق الاشادة به ، إلى التزام سياسي لا لبس فيه ضد الأسلحة الكيميائية ودعت هذه البلدان مؤتمر نزع السلاح إلى مضاعفة جهوده ، بصفة عاجلة ، لكي يحل بسرعة المسائل المتبقية وينجز إتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية في أقرب وقت .

وكان مؤتمر باريس المعني بحظر الأسلحة الكيميائية وليد العصر من نواح كثيرة ، ولا بد من تهنئة حكومة فرنسا على صياغتها لفكرة حان وقتها تماما ، ومتابعتها اياها بدأب .

وتتطلب بعض جوانب مؤتمر باريس تشديدا خاصا . فهو أولا ، كان مسعى شارك فيه ١٤٩ بلدا بالرغم من اختلافاتها المعلنة في النُهج ، وبإيجاز ، فقد كان جهدا متعدد الأطراف بحق . وثانيا ، فإنه كان عملا متعدد الأطراف تزامن مع الجهود الجارية في مؤتمر نزع السلاح لإنجاز حظر فعال للأسلحة الكيميائية دون أن يقوض أعمال هذا المؤتمر أو يعرقلها أو يعقدها . والواقع ، أن مؤتمر باريس قد بيّن أن أي نهج متعدد الأطراف يستند إلى قاعدة عريضة ويكون نهجا سياسيا ، وهذه مسألة مهمة ، لا يخل بالضرورة بعملية التفاوض الذي يدور على مستوى عال من التخصص في مؤتمر نزع السلاح . وأخيرا ، فقد رحب العالم كله باتفاق الآراء الذي توصل اليه مؤتمر باريس باعتباره مظهرا للعزيمة والارادة السياسيتين لمنع أي لجوء للأسلحة الكيميائية عن طريق استئصالها تماما .

وهكذا كان لا بد أن تجد الرسالة السياسية القوية التي تبرز من باريس صدى مناظرا في أعمال مؤتمر نزع السلاح . فقد كان من بين مهام مؤتمر باريس أن يؤثر إيجابيا في مؤتمر نزع السلاح . وكانت مهمة مؤتمر نزع السلاح بدوره هي الاستجابة

للتحدي الذي طرحته وثيقة باريس . وقد سبق لمنسق مجموعة الـ ٢١ ، السيد ممثل كينيا ، أن أعرب عن قلقنا لأن ولاية مؤتمر نزع السلاح لم تُكيف وتُعزّز على نحو يكمّل الإرادة الدولية التي صيغت بوضوح في مؤتمر باريس .

ويرجع جانب كبير من نجاح مؤتمر باريس إلى الأعمال التحضيرية المتأنية التي اضطلع بها الوفد الفرنسي ، لا سيما زميلنا السفير بيير موريل ، الذي يوجّه الآن عن جدارة أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وهو بنهجه الموضوعي أو المفاهيمي للمفاوضات ينقلنا إلى ما وراء مختلف الأحكام النوعية في "النص المطروح" ويساعد على خلق منظور واضح للترابط بين مختلف المواد والأحكام . وبهذه الطريقة يمكن النظر إلى الوثيقة ككل متكامل يلبي اهتمامات جميع البلدان . وفي الوقت نفسه ينبغي أن نحذر من الافراط في التصور المفاهيمي الذي قد يؤدي إلى غياب التركيز ويصرف الانتباه عن أسلوب التفاوض الموجه إلى ابرام المعاهدة .

وينبغي ألا تفضي المناقشات الدائرة في الفريق العامل المعني بالتحقق إلى نقطة تتطلب الرجوع إلى الاتفاقية للفصل في كل احتمال على حدة . فمثل هذا النهج يمكن أن يلقي أعباء تقييدية على الصناعات الكيميائية الصغيرة ، لا سيما في البلدان النامية . وقد طلبنا إلى السلطات المختصة في سري لانكا أن تدرس كيف يمكن أن تستجيب صناعتنا الكيميائية الصغيرة إلى نظام للتحقق من عدم الإنتاج .

ونود أن نثني على رئيس الفريق ٥ لاقتراحاته في مسألة المساعدة والحماية . فأحكام الاتفاقية المتعلقة بمسألة المساعدة وأحكامها بشأن التعاون التكنولوجي تساعد على توسيع نطاق الانضمام . ونحن نود إدراج المنظمة المرتقبة بصورة أكثر فعالية في تقديم المساعدة والحماية . فتوافر المساعدة لأية دولة ضحية عن طريق المنظمة المرتقبة سيكون مظهرا عمليا وفعالا في واقع الأمر للارادة السياسية الجماعية التي ينبغي أن تردع الهجمات بالأسلحة الكيميائية . ومن الجوهري تقديم المساعدة الحمائية في حينها . فلقد استُخدمت الأسلحة الكيميائية بصفة رئيسية ضد أولئك الذين لا تتوافر لديهم القدرة الحمائية المطلوبة وينبغي أن تتوافر للبلدان المتأثرة الثقة في التماس الأمن من النظام الحمائي للاتفاقية لا من محاولات غير مؤكدة لتطوير قدرتها الذاتية على صنع الأسلحة الكيميائية . وفي هذا السياق نفهم الاتفاق الذي يشق طريقه على وجود علاقة بين الحماية والمساعدة ومفهوم الأمن غير المنقوص ، ولن يتيح الاعتماد على المساعدة الطوعية وحدها نفس الدرجة من الأمن التي يتيحها توفير المساعدة وتقديمها عن طريق آليات لا دخل لها بالسياسة وتقع في نطاق المنظمة .

وأود الآن إبداء بعض الملاحظات الموجزة عن البند ١ من جدول أعمالنا - أي حظر التجارب النووية . لقد مضى ربع قرن منذ توقيع معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء (معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية) . وقد استعرض ممثل المكسيك المحترم ، السفير غارسيا روبليس ، في بيان أدلى به في الجلسة الافتتاحية لدورة الربيع هذه ، الجهود التي بذلت على مدى ثلاثة عقود في المفاوضات المتعددة الأطراف لتحقيق حظر شامل للتجارب النووية . ومن دواعي الأسف أنه لم تجر مفاوضات منذ عام ١٩٨٠ بشأن هذه المسألة الحيوية ، وأن أعمال مؤتمر نزع السلاح المتقطعة في إطار احدى الهيئات الفرعية خلال ١٩٨٢ - ١٩٨٣ لم تؤد إلى نتيجة حاسمة .

ولقد نشأت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ على أنها أساساً تدبير مرحلي في المسيرة المفضية إلى حظر شامل للتجارب . وكان حظر التجارب ذاته يندرج بدوره في سياق شامل يتمثل في "هدف أساسي هو نزع السلاح العام والكامل" . وفي خطوة تتصل بهذا بعد خمس سنوات ، تم التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي استذكرت في ديباجتها العزم الذي أعربت عنه الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ في "السعي ... إلى وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد ومواصلة المفاوضات لهذا الغرض" .

ولقد أصبحت سري لانكا طرفا في معاهدة عدم الانتشار توقعا لأن تعزّز المعاهدة أمن جميع الدول وتسهم في السلم والأمن الدوليين . وكان ثمة التزام بالتفاوض على حظر تام للتجارب النووية كجزء أساسي من توافق الآراء في معاهدة عدم الانتشار . وأمكن ترشيد استمرار التجارب على أسس مختلفة . ويقال إن التفجيرات التجريبية ضرورية ، في جملة أمور ، بغية تطوير وتصميم الأسلحة وتحسينه ، ولضمان استمرار امكانية الوثوق بالأسلحة المخزونة وضمان سلامتها . ولكن الدراسات التقنية بينت أنه من الممكن أداء كل هذه الوظائف بنفس الدرجة من الفعالية دون اللجوء الى التفجيرات التجريبية بالفعل . غير أن أهم حجة قدمها المدافعون عن استمرار التجارب هي بطبيعة الحال كونها لازمة لتحديث وتحسين قوة الفتك والدقة وتحديثها في القذائف وشبكات الأسلحة النووية وكذلك للحفاظ على "التفوق" الوهمي على الأسلحة المماثلة لدى الخصوم .

وقد ذكر وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، السيد شيفردنادزه ، في فيينا هذا العام "أن تحديث القذائف النووية خطوة للوراء لا للأمام" . إذ أن تحسين الأسلحة يزيد من تهديد أمن جميع البلدان وهو عقبة رئيسية في متابعة تدابير نزع السلاح وتركز المحادثات الأمريكية - السوفياتية بشأن التجارب النووية ، وهي موضع ترحيب في ذاتها

كتدابير لبناء الثقة ، على تنظيم التجارب بدلا من استبعادها . وعلاوة على ذلك ، فإن المحادثات الثنائية من هذا النوع ، وإن كان لها مجال لا شك فيه فإنه مجال لا يشمل بصفة كاملة مسألة استمرار التجارب في الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية . وقد سبق القول بأن حتمية وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب كانت مسألة مسلما بها وقد وردت على الأقل ، في روح معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار الى جانب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح .

ولكن مأزقنا مؤسفا منع مؤتمر نزع السلاح من التفاوض على البند ١ من جدول أعماله . والواقع أن هناك عددا من المقترحات المعروضة للمساعدة على رسم ولاية كافية للجنة مخصصة حتى تبدأ في الأعمال الموضوعية بصدد هذا البند . وإذا كان وفدي لا يتمسك بموقف جامد ، فنحن نؤثر بطبيعة الحال اقتراح مجموعة الـ ٢١ الوارد في الوثيقة CD/829 ، الذي ينطوي على بعض المرونة لتيسير الوصول إلى توافق آراء يطمئن المتخوفين من التفاوض على معاهدة في مؤتمر نزع السلاح . لقد أدت الرغبة في تخطي هذا المأزق في مؤتمر نزع السلاح الى النظر في تدابير أخرى أيضا . ولم يكن المقصود من هذه التدابير على أي نحو أن تكون تكراراً لمهام مؤتمر نزع السلاح وولايته أو التشكيك في دوره الأساسي في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن حظر التجارب الشامل . وكان هناك اهتمام بالاستفادة من أحكام المادة الثانية من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، التي تسمح بالنظر في ادخال تعديلات على المعاهدة واحتمال اعتمادها بواسطة مؤتمر من الأطراف .

وفي أعقاب مبادرة من وفود اندونيسيا وبيرو وفنزويلا والمكسيك ويوغوسلافيا ووفدي ، تحرك العمل في اتجاه عقد مؤتمر للأطراف في المعاهدة للنظر في اقتراح تعديل من شأنه تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وأمكن الحصول فيما أعتقد على العدد المطلوب من التوقيعات لطلب عقد مؤتمر . ويرى مؤيدو اقتراح التعديل أنه أقرب الى أن يكون دافعاً للأعمال المتعثرة بشأن حظر التجارب في مؤتمر نزع السلاح من أن يكون محاولة لاغتصاب دوره الأساسي في المفاوضات المتعددة الأطراف . ويكفي لايضاح هذا النهج النظر في ما كان لمؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير هذا العام من تأثير غير منكور على أعمال مؤتمر نزع السلاح المتعلقة باتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية .

ويحقق مؤتمر التعديل تبادلا خصبا بين مختلف النهوج الرامية الى تحقيق الوعد الأصلي المقطوع في ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وهو السعي الى وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد . كما أن من شأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب في نهاية المطاف أن تحدث تأثيرا أساسيا على كل جوانب نزع السلاح

النووي وأن تفرض قيوداً على سباق التسلح النوعي واستحداث شبكات أسلحة جديدة مما سيسهم بدوره في تهيئة مناخ من الثقة والأمن المتزايدين . وعلاوة على ذلك ، فإن عقد مؤتمر للتعديل يسهم فيه عدد من الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار سيكون له مغزى هو تهيئة مناخ طيب لمؤتمرها الاستعراضي في العام المقبل ، ومن ثم لتجديد معاهدة عدم الانتشار وربما استمرارها لما بعد عام ١٩٩٥ .

وأخيرا ، يسعد وفدي تحقق انشاء لجنة مخصصة للفضاء الخارجي . ويؤسفنا أن تحول المنازعات الاجرائية دون أداء الأعمال الموضوعية . ونأمل أن ينجح رئيس اللجنة في مفاوضاته ، وسيرجع وفدي الى موضوع الفضاء الخارجي في كلمة مقبلة .

وفي النهاية أود بالنيابة عن وفدي أن أرحب ترحيبا حارا بالسفير ريس من استراليا ، والسفير هوليز من بلجيكا ، والسفير ديتس من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والسفير شارما من الهند ، والسفير كمال من باكستان ، والسفير هلتنيوس من السويد .

الرئيس: أشكر السفير رودريغو من سري لانكا لبيانه وللكلمات الطيبة عني وعن بلدي . المتحدث التالي هو ممثل رومانيا ، السفير دولغو .

السيد دولغو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس ، بما أنني أتناول الكلمة في الجلسة العامة للمرة الأولى منذ بدء شهر آذار/مارس الحالي ، فاسمحوا لي أن أقدم لكم أحر تهانينا بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر . ونحن بذلك نحيي الممثل المحترم لليابان ، ونحيي بلدكم العظيم ، كما نحيي فيكم الدبلوماسي الصبور والبارع الذي نعرفه جميعا والزميل والصديق الذي يتمتع بصفات عقلية وانسانية بارزة . وأود أن أقدم عن طريقكم ، يا سيدي ، شكرنا الى سلفكم ، السفير بوليزي من ايطاليا ، وأوجه له أجزل الشكر لجهوده الجمة والقديرة خلال شهر شباط/فبراير لبدء أعمال الدورة . ويطيب لي أيضا أن أرحب بوجود سعادة السفير آمو كارهيلو وكيل وزارة الخارجية في فنلندا ، وأن أعرب له عن اهتمامنا الكبير ببيانه .

قدمت في بياني في الجلسة العامة يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ بعض وجهات النظر ذات الطابع العام عن حالة مفاوضات نزع السلاح ومشاكلها الكبيرة وعن مجالات العمل المحتملة في سياق مؤتمر نزع السلاح . وشددت في هذه المناسبة على أهمية وجود نهج متكامل ازاء نزع السلاح ، ووضع برنامج شامل لنزع السلاح يتركز على نزع السلاح النووي ويشمل أيضا تدابير لاستئصال الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ،

الى جانب تدابير لاجراء خفض جوهري في الأسلحة التقليدية وأفراد القوات العسكرية والميزانيات العسكرية .

وأود اليوم ، بعد اذنكم ، ابداء بضع تعليقات موجزة على المشاكل التي تشملها البنود الثلاثة الأولى من جدول أعمال المؤتمر . ومن رأينا أن نزع السلاح النووي يظل مسألة لها أعلى الأولوية . وفي مناقشات الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والقرارات التي اعتمدتها الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ووقائع الحياة الدولية بل وحتمياتها ، ما يلزم مؤتمر نزع السلاح وجميع الدول الأعضاء أن تتصرف بمسؤولية للاضطلاع بهذه المهمة ذات الأولوية الملحة . وفيما يتعلق بالبند ١ من جدول أعمالنا ، نؤكد من جديد نداءنا لوقف جميع تجارب الأسلحة النووية وقفا كاملاً والبدء التفاوضي على اتفاق لوقف تحسين هذه الأسلحة ، تكون المشاركة فيه عالمية . وقد سبق هنا التشديد على أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يسمح للتطوير التدريجي للأسلحة النووية ومواصلة التجارب على هذه الأسلحة بتقويض مصداقية معاهدة عدم الانتشار . واذا ما استمرت التجارب ، فإن كل الأسباب تدعونا الى الخشية من أن تكون لسباق التسلح النووي النوعي الصدارة على الاتفاقات التي عقدت أو التي يجري التفاوض عليها حاليا للحد من هذه الأسلحة . ولا يمكن أيضا اغفال أن التجارب النووية تفضي مباشرة الى جيل جديد من الأسلحة . كما يجب ألا ننسى ، بسبب التحمس لأوجه التقدم المختلفة في ميدان التحقق ، وهي بكل تأكيد موضع ترحيب ، أن الخطر المميت الذي ما زال يخيم على وجود البشرية ذاته ينبع في المقام الأول والأهم من الأسلحة النووية .

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشدد مرة أخرى على أهمية مبادرة تعديل معاهدة حظر التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء بغية مد نطاقها الى بيئة جوف الأرض ، حيث تجرى التجارب حاليا . ونحن لم نقبل قط مشروعية الأسلحة النووية ، ولا التبريرات - أيا كان نوعها - التي يمكن أن تستند إليها ، ولا نعتقد أن التطورات الأخيرة تنطوي على أي تغييرات تحدونا الى تعديل موقفنا . بل اننا نرى أنه ، نظرا لما حدث ، أن احتكار قلة من البلدان للأسلحة النووية والجهود التي يبذلها البعض منها للتشبث بهذا الاحتكار وتعزيزه هي أقل حظا من القبول . وكيف يمكن الزعم بأن ثمة جهدا جادا لنزع السلاح يشق طريقه في حين أن محفل الأمم المتحدة التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد محروم حتى من فرصة مناقشة المشاكل المتعلقة بالأسلحة النووية؟ وللاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية خاصة في ميدان نزع السلاح ، وينبغي تشجيعهما على متابعة جهودهما في ميدان الحد من الأسلحة . وهذه الجهود ونتائجها ضرورية ولكنها ليست شرطا كافيا لعملية حقيقية ومتواصلة وعالمية لنزع السلاح . ولا ينبغي لها ولا يمكنها أن تحل محل الجهود المتعددة الأطراف

التي تبذلها الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح والمجتمع الدولي ككل . ذلك أن وجود الاسلحة النووية وآثارها وكذلك أثر الاتفاقات المتعلقة بتخفيضها تعني جميع البلدان . وأود في هذا السياق أن أذكركم باقتراحنا بعقد معاهدة عالمية بشأن حظر الاسلحة النووية والقضاء الكامل عليها تدريجيا وانشاء هيئة خاصة تشترك فيها جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية ، الى جانب دول أخرى ، للتفاوض على معاهدة من هذا النوع . وأقل ما يمكن أن يؤمل فيه هو أن يستمر المسعى لانشاء اطار كاف للنظر الموضوعي في البند ٣ من جدول الاعمال ، "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، وكذلك البند ٣ ، "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الامور ذات الصلة" .

وأخيرا فنحن نود أن نغتنم هذه الفرصة لنبرز أهمية عمل اللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، والحاجة الى احراز تقدم جوهري في هذا المجال ، مع مراعاة خاصة للمؤتمر الرابع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

الرئيس: اشكر السفير دولغو من رومانيا لبيانه وللكلمات الطيبة للغاية التي وجهها اليّ والى بلدي . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين أمامي اليوم . هل يرغب أي وفد آخر في الحديث الآن؟ لا يبدو أن هناك أحدا .

هل لي أن انتقل الآن الى موضوع آخر؟ لقد عممت الامانة اليوم الجدول الزمني لاجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع المقبل . وأود في هذا الصدد ، أن اذكر أن يوم الجمعة ٢٤ والاثنين ٢٧ آذار/مارس عطلتان رسميتان في مكتب الامم المتحدة في جنيف ، ومن ثم فلن تتاح خدمات للمؤتمرات في هذا الوقت . وعلى ذلك فإن جدولنا الزمني للأسبوع المقبل يمتد حتى يوم الخميس ٢٣ آذار/مارس ، وهو التاريخ الذي سنعقد فيه جلستنا العامة العادية . وسيعقب الجلسة العامة مباشرة اجتماع للجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح . ويعني هذا الترتيب أنه لن يكون هناك اجتماع للجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح بعد ظهر الخميس من الاسبوع المقبل . وطبقا لممارساتنا فإن الجدول الزمني ارشادي فحسب وخاضع للتغيير ، اذا ما لزم ذلك . وما لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يوافق على الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: واعلن الآن رفع هذه الجلسة العامة . ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠

الحاشية

(١) ينص المقطع المتصل بذلك من النص الذي عممه وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية على ما يلي:

"ذكر وفد البرازيل في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ أنه: 'يمكن ، في رأينا ، إدماج ثلاثة معايير في تعيين الاهلية لعضوية المجلس التنفيذي ، وهي: القدرة الجغرافية والسياسية والصناعية .' كما اقترح مؤتمر نزع السلاح ليكون نموذجاً للمجلس التنفيذي الذي ينبغي أن يكون 'قويا وفعالا وتمثيليا ، بعضوية تتراوح بين عشرين وثلاثين عضوا ...' (CD/PV.460) .

"وأكد الوفد الفرنسي في البيان الذي ألقاه في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ أن تكوين المجلس التنفيذي ينبغي ألا يكون 'مجرد تقليد للقواعد المعتادة في المحافل السياسية العامة' . وأعرب عن رأيه بأن يكون 'على العكس من ذلك مرتبطا ارتباطا مباشرا بالاتفاقية نفسها ، وبالتالي يجمع بين المعايير الجغرافية والسياسية والصناعية' (CD/PV.449) .

"وأكد وفد باكستان ، في البيان الذي ألقاه في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، أن المجلس التنفيذي ينبغي أن يستند في تكوينه الدقيق إلى 'مبدأي التوزيع الجغرافي العادل والتوازن السياسي' (CD/PV.461) .

"إننا نقدر التعليق الإيجابي الذي قدمه وفد الولايات المتحدة في البيان الذي ألقاه في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ فيما يتعلق بورقة عملنا CD/812 . فقد ذكر الوفد في هذا السياق أن 'المجلس التنفيذي يجب أن يكون صغيرا بما فيه الكفاية ليضطلع بعمل فعال ولكي يمثل مع ذلك مختلف المصالح المشمولة في الاتفاقية' . وأقر الوفد في بيانه بأنه يجب الحرص على اقامة توازن سياسي ، وأوصى بوجوب تحقيق هذا التوازن بصورة غير مباشرة . كما أكد على الترابط القائم بين التوازن السياسي واجراءات اتخاذ القرارات (CD/PV.457) .

"وأعرب وفد السويد ، في البيان الذي ألقاه في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، عن الرأي التالي: 'وينبغي أن يعكس تشكيل المجلس التنفيذي توازنا سياسيا وتوزيعا جغرافيا منصفا .' كما ذكر أنه يتفهم رغبة البلدان التي تتحمل عبئا أكبر من التفتيش الروتيني في أن يكون لها تمثيل خاص (CD/PV.481) .

الحاشية (تابع)

"وأقر وفد الصين ، في البيان الذي ألقاه في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بوجود 'تقارب في الآراء' بشأن 'العناصر الثلاثة المتمثلة في التوزيع الجغرافي ، والطاقة الإنتاجية للصناعة الكيميائية ، والتجمعات السياسية' . ونحن نشاطر الوفد الصيني مشاطرة تامة ما أعرب عنه من اقتناع بأنه 'إذا راعينا العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه مراعاة كاملة وتحلينا بروح التسوية والتفاهم المتبادلين فسوف نجد تكوينا للمنظمة يتمشى مع ما تقتضيه الاتفاقية' (CD/PV.453) ."

- - - - -